



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية
قسم المحاسبة



إنعكاس تراجع الصناعات الجلدية على الأقتصاد العراقي (دراسة في ضياع الموارد وتعطيل الطاقات)

بحث مقدم الى مجلس كلية العلوم الادارية / جامعة المستقبل كجزء من متطلبات نيل شهادة
البكالوريوس في المحاسبة

إعداد الطالبة:

امير وديع مظهر

ايات مرتضى عبد الحسين

ايات زيد محمد علي

إشراف:

م.د حامد عباس محمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العلي العظيم

التوبة, آية: (105)

الأهداء

لى من كان دعاؤهم سرّ نجاحنا وسندنا في مسيرتنا،
إلى والدينا الأعزاء الذين كانوا الداعم الأول لنا في الوصول إلى هذه المرحلة.
وإلى عوائلنا الكريمة وكل من ساندنا وشجعنا في طريقنا العلمي.
نهديكم ثمرة جهدنا المتواضع هذا تقديراً وامتناناً لدعمكم المستمر، راجين أن يكون
مصدر فخرٍ لنا ولكم.

الشكر والتقدير

الحمد لله أولاً وآخراً على نعمه التي لا تُحصى، الذي وقّفتي وأعانتني على إتمام هذا البحث، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ.

وأقدم بخالص الشكر والتقدير إلى دكتور الفاضل

(م.د. حامد عباس محمد)

لما قدمه من توجيهات ونصائح قيّمة وإشرافه على هذا البحث...

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، وإلى جميع أساتذتي في قسم المحاسبة / جامعة المستقبل / كلية العلوم الإدارية، لما قدموه من علمٍ ودعم، سائلين الله لهم التوفيق والنجاح

المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
2	مشكلة البحث
3	فرضية البحث
3	أهداف البحث
4	أهمية البحث
4	منهجية البحث
5	هيكلية البحث
6	المبحث الأول: الصناعات الجلدية (حدود المفهوم والدراسات السابقة)
7	المطلب الأول: مفهوم الصناعات الجلدية وأهميتها الاقتصادية
11	المطلب الثاني: الصناعات الجلدية في الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة
16	المطلب الثالث: استعراض أبرز الدراسات السابقة
20	المبحث الثاني: واقع الصناعات الجلدية في العراق
21	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الصناعات الجلدية في العراق
24	المطلب الثاني: أهم المصانع والمشاغل الجلدية قبل مرحلة التراجع
27	المطلب الثالث: العوامل التي أدت إلى تراجع الصناعات الجلدية في العراق
30	المبحث الثالث: انعكاسات التراجع على الاقتصاد العراقي
31	المطلب الأول: ضياع الموارد الطبيعية (الجلود الخام، الأصواف، ومشتقاتها)
32	المطلب الثاني: تعطيل الطاقات البشرية وفقدان فرص العمل
33	المطلب الثالث: انخفاض المساهمة في الناتج المحلي
34	المبحث الرابع: الاستنتاجات والحلول المقترحة
35	أولاً: الاستنتاجات
36	ثانياً: التوصيات
38	المصادر والمراجع

أولاً: المقدمة

يُعدُّ القطاع الصناعي في أي دولة، متقدمة كانت أم نامية، من القطاعات الاقتصادية المهمة والأساسية في بناء اقتصاد قوي قادر على مقاومة الصدمات والأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها الدول، سواء كانت ناتجة عن طبيعة المنافسة الاقتصادية الدولية، أم بسبب أزمات سياسية أو أمنية أو اقتصادية داخلية أو خارجية، فضلاً عن الكوارث الطبيعية المتعددة. وقد أدى ذلك إلى اعتماد أغلب دول العالم في الوقت الحاضر على القطاع الصناعي باعتباره قطاعاً أساسياً في تطوير مجتمعاتها، ونقلها من مجتمعات زراعية ذات قيم تقليدية إلى مجتمعات صناعية حديثة ومتطورة، فضلاً عن دوره في معالجة الكثير من الأزمات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أي مجتمع يسعى إلى النمو والتقدم.

أما القطاع الصناعي العراقي، فقد مرّ منذ تأسيس الدولة العراقية عام (1921) بمراحل متعددة من التطور. ففي بدايات تأسيس الدولة لم يكن العراق يمتلك اقتصاداً متنوعاً، إذ كان القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الأساس، وما يرتبط به من صناعات بسيطة تعتمد على المواد الأولية التي يوفرها هذا القطاع. وكانت تلك الصناعات في أغلبها موجهة للسوق المحلية، مثل الصناعات الجلدية والنسجية البسيطة، فضلاً عن بعض معامل ومطاحن الحبوب.

ومع اكتشاف النفط الخام، ولا سيما بعد تحقيق العراق إيرادات نفطية مهمة خلال فترة الخمسينيات، ومع تأسيس مجلس الإعمار العراقي في نهاية تلك الحقبة، بدأ الاهتمام بالقطاع الصناعي يأخذ بعداً أوضح في سياسات الدولة. ثم جاء العهد الجمهوري، حيث حاولت الحكومات المتعاقبة الاستفادة من إيرادات النفط في تأسيس صناعات استخراجية وتحويلية، إلا أن هذه الصناعات اتسمت بطابع استهلاكي، وكانت في معظمها موجهة للاكتفاء الذاتي وليس للتصدير. كما تزامن ذلك مع حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما انعكس سلباً على واقع القطاع الصناعي.

وعلى الرغم من تعدد أنواع الصناعات التي ظهرت خلال العهد الجمهوري، سواء كانت استخراجية أم تحويلية، فإن مساهمتها في الاقتصاد العراقي ظلت محدودة وضعيفة، واستمر العراق لعقود طويلة يعاني من اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد بشكل شبه كامل على تصدير النفط الخام بوصفه سلعة أساسية تكاد تكون وحيدة وهبتها له الطبيعة.

وبعد عام (2003)، ومع احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وقوى التحالف الدولي، تعرضت البنى التحتية والمؤسسات والمصانع والمشاريع الصناعية إلى التدمير والنهب والتخريب، فضلاً عن توقف عدد كبير من تلك المؤسسات عن العمل وتسريح كوادرها، أو الإبقاء على آلاف العاملين فيها من دون إسهام فعلي في إنتاج أي سلعة، مما شكّل ضربة كبيرة للصناعة العراقية. كما أسهمت السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة، سواء كانت مالية أو نقدية أو ضريبية أو استثمارية أو فنية، في تراجع دور هذا القطاع المهم والأساسي في الاقتصاد العراقي، إلى جانب وجود معوقات سياسية وأمنية واقتصادية وإدارية واجتماعية وثقافية أعاققت النهوض الصناعي في العراق.

وعليه، فإن النهوض بالقطاع الصناعي يتطلب من صانع القرار السياسي والاقتصادي في العراق تبني استراتيجيات تنموية صناعية واضحة ضمن خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأجل، مع تحديد زمني لمعالجة المشكلات التنموية التي تعترض تطور الصناعة العراقية. وتتبع أهمية ذلك من دور الصناعة في تحقيق التنوع الاقتصادي وكسر الطابع الريعي للاقتصاد العراقي، فضلاً عن كونها الحلقة الوسطى الفاعلة في تطوير القطاع الزراعي الذي يُعد أساساً للصناعة، إذ يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات المهمة، بما يحقق نموًا اقتصاديًا كبيرًا، ويعزز الاكتفاء الذاتي للسوق المحلية، ويوفر فائضًا للتصدير، فضلاً عن تطوير القطاع التجاري وقطاع الخدمات والنقل، وهي قطاعات قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة التي تعاني من البطالة والفقر.

فالنهوض بالصناعة العراقية عبر استراتيجيات النهوض التنموية يُعد الضمانة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.

ثانياً: مشكلة البحث

يتم التعرف على أي مشكلة بحثية من خلال طرح مجموعة من التساؤلات التي يسعى البحث إلى الإحاطة بها والإجابة عنها. ولعلّ التساؤل الرئيس يتمثل في: ما هو الواقع الصناعي العراقي في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي مرّ بها العراق، وما أفرزته هذه الظروف من معوقات أُلقت بظلالها السلبية على ذلك الواقع، وأسهمت في تراجع دوره بوصفه قطاعاً مهماً وأساسياً في الاقتصاد العراقي؟

وفي ضوء هذا التساؤل الرئيس، تبرز مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

1. ما هي الخلفية التاريخية للصناعة العراقية قبل عام (2003)؟
2. ما أبرز الصناعات الاستخراجية والتحويلية في العراق؟
3. ما هو الواقع الصناعي العراقي بعد عام (2003)، وما خصائصه؟
4. ما أبرز المعوقات التي واجهت الصناعة العراقية بعد عام (2003)؟
5. ما أبرز استراتيجيات النهوض بالتنموي للصناعة العراقية بعد عام (2003)؟

ثالثاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الواقع الصناعي العراقي بعد عام (2003) قد واجه معوقات سياسية وأمنية واقتصادية وإدارية واجتماعية وثقافية، أسهمت في عرقلة نهضته وتطوره، وأن النهوض بهذا القطاع يتطلب من صانع القرار في العراق تبني استراتيجيات صناعية تنموية قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأجل.

رابعاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل الواقع الصناعي العراقي بعد عام (2003)، مع تقديم إطلالة تاريخية ميسرة عن واقع الصناعة العراقية منذ تأسيس الدولة عام (1921)، وذلك للتعرف على جذور هذه الصناعة وأثرها في واقعها بعد عام (2003). كما يهدف البحث إلى دعم هذا التحليل بالإحصاءات والبيانات المتعلقة بالواقع الصناعي، سواء ما يخص أنواع الصناعات العراقية أو سماتها وخصائصها بعد عام (2003). ويسعى البحث كذلك إلى تحديد أبرز المعوقات السياسية والأمنية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية التي عرقلت تطور الصناعة العراقية، فضلاً عن طرح أهم الاستراتيجيات المقترحة للنهوض بالتنموي الصناعي في العراق وفق الأمد الزمني القصير والمتوسط والبعيد.

خامساً: أهمية البحث

تعود أهمية البحث إلى مجموعة من العوامل، لعل أبرزها أن الصناعة العراقية تُعد قطاعًا اقتصاديًا مهمًا في الاقتصاد العراقي، إذ تلعب دورًا أساسيًا في تطور قطاعات اقتصادية أخرى، كالقطاع الزراعي والتجاري وقطاع النقل والخدمات، فضلًا عن دورها في تطوير الصناعات الاستخراجية والتحويلية. كما أن الاهتمام بالقطاع الصناعي يُعد وسيلة مهمة لمعالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية العامة، مثل البطالة والفقر التي يعاني منها المجتمع العراقي. إضافة إلى ذلك، يُعد القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية القادرة على رفد الموازنة العامة بإيرادات إنتاجية حقيقية، تسهم في مساعدة الاقتصاد العراقي على التخلص من سمته الريعية التي لازمته لعقود طويلة.

سادساً: منهجية البحث

اعتمد البحث على مجموعة من المناهج العلمية التي تساعد في تحليل موضوع الدراسة وفهم أبعاده الاقتصادية، ومن أبرزها:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** اعتمد هذا المنهج لوصف واقع الصناعات الجلدية في العراق وتحليل أسباب تراجعها، وبيان انعكاس ذلك التراجع على الاقتصاد العراقي، ولا سيما فيما يتعلق بضياح الموارد الاقتصادية وتعطيل الطاقات الإنتاجية.
2. **المنهج التاريخي:** استُخدم هذا المنهج لعرض التطور التاريخي للصناعات الجلدية في العراق منذ نشأتها وحتى مرحلة التراجع، من أجل فهم الظروف الاقتصادية والسياسية التي أثرت في مسار هذا القطاع الصناعي.
3. **المنهج الكمي:** اعتمد البحث على البيانات والإحصاءات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الصناعي، لقياس مدى مساهمة الصناعات الجلدية في الاقتصاد العراقي، وتحليل المؤشرات المرتبطة بالإنتاج والاستيراد والتشغيل.

سابعاً: هيكلية البحث

المبحث الأول: الصناعات الجلدية (حدود المفهوم والدراسات السابقة)

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الجلدية وأهميتها الاقتصادية.

المطلب الثاني: الصناعات الجلدية في الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة.

المطلب الثالث: استعراض أبرز الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: واقع الصناعات الجلدية في العراق

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الصناعات الجلدية في العراق.

المطلب الثاني: أهم المصانع والمشاغل الجلدية قبل مرحلة التراجع.

المطلب الثالث: العوامل التي أدت إلى تراجع الصناعات الجلدية في العراق (الإدارية، الاقتصادية،

السياسية، والتقنية)

المبحث الثالث: انعكاسات تراجع الصناعات الجلدية على الاقتصاد العراقي

المطلب الأول: ضياع الموارد الاقتصادية المرتبطة بالصناعات الجلدية (الجلود الخام ومشتقاتها)

المطلب الثاني: تعطيل الطاقات البشرية وفقدان فرص العمل.

المطلب الثالث: انخفاض مساهمة الصناعات الجلدية في الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والحلول المقترحة

الاستنتاجات

التوصيات

المبحث الأول

الصناعات الجلدية (حدود المفهوم والدراسات السابقة)

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الجلدية وأهميتها الاقتصادية.

أولاً: مفهوم الصناعات الجلدية

تعرف الصناعات الجلدية بأنها جميع الأنشطة الصناعية التي تعتمد على معالجة جلود الحيوانات المختلفة - كالأبقار، الأغنام، الماعز، والجمال - وتحويلها من صورتها الخام إلى منتجات نصف مصنعة (كالجلود المدبوغة) أو مصنعة بشكل كامل (مثل الأحذية، الحقائب، الملابس الجلدية، الأثاث، والسلع الفاخرة)

وتمر هذه الصناعات بعدة مراحل تبدأ بجمع الجلود الخام، ثم عمليات الدباغة التي تهدف إلى حفظ الجلود وتحسين متانتها، تليها عمليات التصنيع والتشكيل، وصولاً إلى المنتجات النهائية. ويرى بعض الباحثين أن الصناعات الجلدية تمثل حلقة وصل بين القطاع الزراعي (الثروة الحيوانية) والقطاع الصناعي (التحويل والإنتاج)، مما يجعلها صناعة استراتيجية ذات طبيعة مزدوجة، لكونها تستثمر المواد الأولية المحلية وتحوّلها إلى سلع استهلاكية أو تصديرية ذات قيمة مضافة عالية (العبيدي، 2020، ص 64)

وتُعد عملية الدباغة من أهم المراحل الصناعية في هذا القطاع، إذ يتم خلالها استخدام مواد كيميائية وتقنيات صناعية مختلفة لتحويل الجلد الخام إلى جلد صالح للاستخدام الصناعي والتجاري، ويتم ذلك عبر سلسلة من العمليات التي تشمل التنظيف والمعالجة الكيميائية والتجفيف والتشطيب النهائي. وتؤثر جودة هذه العمليات بشكل مباشر في جودة المنتج النهائي وقيمه الاقتصادية في الأسواق المحلية والدولية. (Haines, 2018, p. 29)

كما أن الصناعات الجلدية تعد من الصناعات التحويلية التي تعتمد على سلسلة إنتاج متكاملة تبدأ من توافر المواد الخام وتنتهي بطرح المنتجات في الأسواق، الأمر الذي يجعلها مرتبطة بعدة قطاعات

اقتصادية أخرى مثل قطاع التجارة والنقل والخدمات. ولذلك فإن تطور هذه الصناعات يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق روابط إنتاجية بين مختلف القطاعات الاقتصادية (الشمري، 2019، ص 52)

كذلك فإن تطور الصناعات الجلدية يرتبط بدرجة كبيرة بمستوى التطور الصناعي والتكنولوجي في الدولة، إذ إن استخدام التقنيات الحديثة في عمليات الدباغة والتصنيع يسهم في تحسين جودة المنتجات الجلدية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. ولهذا تسعى العديد من الدول إلى تطوير هذا القطاع من خلال إدخال التقنيات الحديثة وتوفير الدعم الحكومي للصناعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا المجال. (UNIDO, 2017, p. 61)

ثانياً: الأهمية الاقتصادية للصناعات الجلدية

تتبع الأهمية الاقتصادية للصناعات الجلدية من عدة جوانب رئيسية:

1- استغلال الموارد المحلية:

تعتمد الصناعات الجلدية على الثروة الحيوانية، وهي من الموارد المتجددة والمتوفرة بكثرة في العراق، حيث تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء (2022) إلى وجود ما يزيد عن (16 مليون) رأس من الأغنام، وأكثر من (3 ملايين) رأس من الأبقار، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الماعز والجمال. هذا التنوع يوفر قاعدة واسعة للمواد الخام التي يمكن أن تدعم هذه الصناعات. وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن استثمار الموارد الحيوانية في الصناعات التحويلية يسهم في تعظيم الاستفادة من هذه الموارد بدلاً من بيعها كمواد خام منخفضة القيمة، مما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق قيمة اقتصادية أكبر من الموارد المحلية المتاحة. (الجبوري، 2021، ص 73)

2- القيمة المضافة:

تمثل الصناعات الجلدية وسيلة لتحويل المواد الخام ذات القيمة المحدودة إلى منتجات نهائية ذات قيمة اقتصادية مرتفعة، إذ يمكن أن ترتفع قيمة الجلد بعد دباغته وتصنيعه بما يتجاوز أضعاف سعره في حال بيعه خامًا.

وتُعد القيمة المضافة أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس كفاءة القطاع الصناعي، إذ تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الصناعات التحويلية - ومنها الصناعات الجلدية - تسهم في زيادة القيمة الاقتصادية للمواد الأولية عبر عمليات التصنيع والتشكيل والتسويق. (Todaro & Smith, 2015, p. 421)

3- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

رغم التراجع الحالي، تُظهر التجارب الدولية أن الصناعات الجلدية قادرة على ردف الناتج المحلي بمبالغ كبيرة. على سبيل المثال، تسهم الصناعات الجلدية في بعض الدول النامية بما نسبته (2 - 4 %) من الناتج الصناعي. أما في العراق، فإن ضعف استثمار هذا القطاع جعل مساهمته محدودة جدًا لا تكاد تُذكر.

وتشير بعض الدراسات إلى أن تطوير الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يسهم بشكل واضح في رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنوع الاقتصادي المطلوب. (Rodrik, 2016, p. 14)

4- تشغيل الأيدي العاملة:

تعد الصناعات الجلدية من الصناعات كثيفة العمالة، إذ تستوعب شرائح واسعة من الحرفيين والعمال، بدءًا من جمع الجلود ومعالجتها، وصولًا إلى التصنيع والتوزيع، الأمر الذي يجعلها قطاعًا حيويًا في مكافحة البطالة.

كما أن هذه الصناعات تتيح فرصًا للعمل الحرفي والمهني، وهو ما يساعد في تنمية المهارات اليدوية والحرفية لدى العمال، ويسهم في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعد من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في العديد من الدول. (Becker, 2014, p. 118)

5- تعزيز الميزان التجاري:

يمكن للصناعات الجلدية أن تسهم في تقليل الاستيراد من المنتجات الجلدية الجاهزة، وفي الوقت نفسه تشجيع التصدير بعد تطوير جودة المنتج المحلي، مما يخفف الضغط على العملة الصعبة ويدعم الميزان التجاري.

وتؤكد تقارير التنمية الصناعية أن الصناعات الجلدية من القطاعات التي تمتلك فرصًا تصديرية كبيرة في حال تحسين الجودة والالتزام بالمواصفات الدولية للمنتجات. (UNIDO, 2017, p. 74)

6- التنمية المستدامة:

تعتبر الصناعات الجلدية صديقة للبيئة إذا ما طبقت فيها أساليب حديثة لإعادة تدوير المخلفات، كما أنها تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن.

كما أن الاستفادة من المخلفات الناتجة عن عمليات الدباغة والتصنيع يمكن أن يسهم في تقليل التلوث البيئي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وهو ما يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. (Pearce & Turner, 2016, p. 95)

المطلب الثاني: الصناعات الجلدية في الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة

تُعد الصناعات الجلدية من القطاعات الصناعية التي تمتلك أهمية استراتيجية على مستوى العالم، نظرًا لارتباطها المباشر بالثروة الحيوانية وتنوع استخداماتها في الحياة اليومية. وقد أخذت هذه الصناعة أبعادًا مختلفة بين الدول الناشئة والدول المتقدمة، سواء من حيث حجم الإنتاج أو نوعيته أو دوره في الاقتصاد الوطني. وتُشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن صناعة الجلود تُعد من الصناعات التحويلية التي تسهم في زيادة القيمة المضافة للمواد الأولية، إذ تُحوّل الجلود الخام إلى منتجات نهائية عالية الطلب في الأسواق العالمية، مثل الأحذية والحقائب والملابس الجلدية، وهو ما يعزز دورها في دعم النمو الصناعي والتجاري (UNIDO, 2017, p. 48).

كما ترتبط الصناعات الجلدية بسلاسل إنتاج متعددة تمتد من قطاع الثروة الحيوانية إلى الصناعات التحويلية ثم قطاع التسويق والتجارة الدولية، الأمر الذي يجعلها قطاعًا اقتصاديًا مهمًا في تحقيق التكامل بين القطاعات الإنتاجية المختلفة داخل الاقتصاد الوطني (العبيدي، 2020، ص 71)

أولاً: الصناعات الجلدية في الاقتصاديات الناشئة

تتميز الاقتصاديات الناشئة - مثل الهند، باكستان، بنغلادش، فيتنام، وإثيوبيا - بتوفر موارد كبيرة من الثروة الحيوانية، ما يجعلها قاعدة مهمة لإنتاج الجلود الخام ومنتجاتها. ومن أبرز ملامح هذه الصناعات في تلك الدول:

1- الاعتماد على الثروة الحيوانية المحلية:

تمتلك الهند، على سبيل المثال، واحدة من أكبر قطعان الماشية في العالم، وتُعد من أهم المصدرين للجلود ومنتجاتها، إذ بلغ حجم صادراتها من الجلود والمنتجات الجلدية أكثر من 3.5 مليار دولار سنويًا

لعام (2022). ويعود ذلك إلى استثمارها الواسع للموارد الحيوانية المحلية في الصناعات التحويلية، مما يعزز القيمة الاقتصادية لهذه الموارد بدل بيعها في شكلها الخام. (FAO, 2021, p. 36)

2- توفير فرص عمل واسعة:

تستوعب الصناعات الجلدية في باكستان وحدها أكثر من 500 ألف عامل، موزعين بين مراحل الدباغة والتصنيع والتسويق، ما يجعلها قطاعًا محوريًا في مكافحة البطالة. كما أن هذه الصناعة تسهم في تشغيل العمالة الحرفية واليدوية، الأمر الذي يعزز التنمية المحلية ويحد من البطالة في المناطق الريفية وشبه الحضرية. (Kaplinsky, 2016, p. 102)

3- قيمة مضافة مرتفعة:

تعتمد هذه الدول على تصدير الجلود المدبوغة والمنتجات الجلدية الجاهزة، مما يرفع القيمة المضافة مقارنة بتصدير الجلود الخام. فعلى سبيل المثال، تضاعف قيمة الجلد الخام بعد دباغته وتصنيعه إلى حقائب أو أحذية بما يزيد عن (5-7) مرات، وهو ما يجعل الصناعات الجلدية من القطاعات الصناعية القادرة على تحقيق عوائد اقتصادية مرتفعة. (Todaro & Smith, 2015, p. 427)

4- محدودية التكنولوجيا مقارنة بالدول المتقدمة:

رغم النجاحات التي حققتها هذه الدول، إلا أن صناعاتها الجلدية لا تزال تعاني من محدودية التكنولوجيا والاعتماد على أساليب تقليدية، ما يضعف قدرتها التنافسية أمام المنتجات الأوروبية أو الأمريكية. كما أن بعض المصانع ما زالت تعتمد على تقنيات دباغة قديمة، الأمر الذي يحدّ من جودة المنتجات ويؤثر في قدرتها على النفاذ إلى الأسواق العالمية المتقدمة. (World Bank, 2019, p. 58)

ثانياً: الصناعات الجلدية في الاقتصاديات المتقدمة

أما في الدول المتقدمة - مثل إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة، واليابان - فقد ارتقت الصناعات الجلدية إلى مستوى صناعات فاخرة ذات قيمة عالية، وتتمتع بسمعة عالمية واسعة. ومن أبرز خصائصها:

1- التركيز على الجودة والابتكار:

تعد إيطاليا وفرنسا رائدتين عالمياً في صناعة الجلود الفاخرة، حيث تحتضنان أشهر العلامات التجارية مثل (Gucci)، (Louis Vuitton)، (Prada) وتعتمد هذه الصناعات على الجودة العالية والتصميم المبتكر والتكنولوجيا المتقدمة في عمليات الإنتاج، مما يمنح منتجاتها قدرة تنافسية كبيرة في الأسواق العالمية. (Gereffi, 2018, p. 64)

2- مساهمة كبيرة في الصادرات:

تحتل إيطاليا المرتبة الأولى عالمياً في تصدير الجلود المدبوغة والمنتجات الجلدية، حيث بلغت قيمة صادراتها أكثر من 20 مليار يورو لعام (2021)، وهو ما يجعلها أحد أعمدة الاقتصاد الإيطالي. ويعكس هذا الحجم من الصادرات الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تحظى بها هذه الصناعة في الدول المتقدمة. (European Commission, 2022, p. 19)

3- تكامل سلاسل الإنتاج:

تمتاز الدول المتقدمة بوجود سلاسل إنتاج متكاملة، تبدأ من الدباغة وصولاً إلى التسويق العالمي، بما يضمن استثمار الموارد بكفاءة عالية. كما تعتمد هذه الدول على شبكات صناعية متطورة تجمع بين الشركات المصنعة والمصممين وشركات التسويق العالمية، الأمر الذي يعزز من قيمة المنتجات الجلدية ويزيد من قدرتها التنافسية. (Gereffi, 2018, p. 71)

4- توظيف التكنولوجيا النظيفة:

تسعى هذه الدول إلى اعتماد أساليب إنتاج صديقة للبيئة، مثل إعادة تدوير المخلفات وتقليل الانبعاثات الكيميائية الناتجة عن عمليات الدباغة. ويأتي ذلك استجابة للمعايير البيئية الدولية التي أصبحت عنصرًا مهمًا في الصناعة الحديثة. (UNIDO, 2017, p. 69)

5- ارتباطها بالاقتصاد الفاخر:

في فرنسا وحدها، يُقدَّر حجم سوق المنتجات الجلدية الفاخرة بأكثر من 15 مليار يورو سنويًا، مما يجعلها جزءًا من الاقتصاد الثقافي والإبداعي الذي يدر عوائد مالية ضخمة، ويعزز مكانة العلامات التجارية العالمية في الأسواق الدولية. (OECD, 2020, p. 84)

ومن خلال ما ورد ذكره أعلاه يتضح أن الدول الناشئة تركز على الكمية والتشغيل الكثيف للعمالة، في حين تركز الدول المتقدمة على الجودة والتكنولوجيا والتسويق العالمي. ومن جانب آخر تعتمد الدول الناشئة على تصدير منتجات متوسطة القيمة، بينما تحتكر الدول المتقدمة سوق المنتجات الجلدية الفاخرة ذات الأسعار المرتفعة.

وبذلك يمكن القول إن موقع الصناعات الجلدية في الاقتصاديات المختلفة يعكس مستوى التنمية الصناعية؛ فهي في الدول الناشئة تمثل مصدر تشغيل وصادرات أساسية، بينما في الدول المتقدمة تعد صناعة استراتيجية قائمة على القيمة المضافة العالية والابتكار.

ثالثاً: الصناعات الجلدية في العراق مقارنة بالدول النامية والمتقدمة

عند مقارنة واقع الصناعات الجلدية في العراق بما هو موجود في الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة، يتضح وجود فجوة كبيرة على مستويين:

الأول: فيما يتعلق بالدول النامية:

تمتلك دول مثل الهند وبنغلادش وباكستان قاعدة إنتاجية قوية تعتمد على استثمار الثروة الحيوانية في الصناعات الجلدية، وتحقق صادرات بمليارات الدولارات سنوياً.

بينما في العراق، وعلى الرغم من امتلاكه ثروة حيوانية كبيرة تُقدَّر بأكثر من 19 مليون رأس من المواشي (2022)، فإن معظم الجلود الخام تُهدر أو تُصدَّر بأسعار زهيدة، في حين أن المصانع المحلية إما متوقفة عن العمل أو تعمل بطاقة متدنية جداً، مما يقلل من القيمة المضافة المتحققة داخل الاقتصاد الوطني (الجهاز المركزي للإحصاء، 2022)

الثاني: فيما يتعلق بالدول المتقدمة:

تعتمد إيطاليا وفرنسا مثلاً على التكنولوجيا المتطورة والتصميم المبتكر، مما يجعل منتجاتها الجلدية فاخرة ذات قيمة عالية تُسوّق عالمياً.

أما في العراق، فإن الصناعة ما زالت تعتمد على أساليب تقليدية وبنية تحتية قديمة، مع غياب شبه كامل لعلامات تجارية محلية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

ومن جانب آخر، فإن الصناعات الجلدية في الدول الناشئة تُستخدم كوسيلة لمكافحة البطالة وتحقيق النمو الصناعي، وفي الدول المتقدمة كرافعة للاقتصاد الفاخر، فإن العراق يقف عند مرحلة ضياع الموارد وتعطيل الطاقات، إذ لا يستثمر إمكاناته المحلية ولا يحقق قيمة مضافة، بل يعتمد على الاستيراد لتغطية

الطلب المحلي. ومن هنا يتضح أن العراق، رغم امتلاكه المقومات التي تؤهله لمجاراة الدول الناشئة على الأقل، إلا أنه بقي متأخرًا عن الركب بسبب غياب السياسات الصناعية الفاعلة، وضعف الاستثمارات، وإغراق السوق بالمنتجات المستوردة.

المطلب الثالث: استعراض أبرز الدراسات السابقة.

أولاً: دراسة الزبيدي (2021) - الصناعة العراقية بعد عام 2003: الواقع والمعوقات وخيارات النهوض

• الجهة والزمان: مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، 2021.

• منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل واقع الصناعة العراقية بعد عام 2003 بالاستناد إلى البيانات الاقتصادية والإحصاءات الصناعية، مع دراسة أبرز التحديات السياسية والاقتصادية والإدارية التي واجهت القطاع الصناعي.

• أبرز النتائج: بينت الدراسة أن القطاع الصناعي العراقي يعاني من ضعف القدرة التنافسية أمام المنتجات المستوردة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الحماية الجمركية.

أوضحت أن غياب السياسات الصناعية الفاعلة أدى إلى تراجع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وأشارت إلى أن الاعتماد المتزايد على الاستيراد أدى إلى تعطيل الطاقات الإنتاجية في العديد من المنشآت الصناعية، أكدت أن النهوض بالقطاع الصناعي يتطلب تبني سياسات صناعية واضحة تدعم الإنتاج المحلي وتشجع الاستثمار الصناعي.

• أهمية الدراسة لبحثك: تساعد هذه الدراسة في فهم طبيعة التراجع الصناعي في العراق بعد عام 2003، وتوضح العلاقة بين ضعف السياسات الصناعية وتعطيل الطاقات الإنتاجية، وهو ما يرتبط مباشرة بموضوع البحث حول انعكاسات تراجع الصناعات الجلدية على الاقتصاد العراقي.

ثانياً: دراسة الجنابي والجنابي (2023) - استراتيجية لتوطين الصناعة في محافظة بابل

• الجهة والزمان: مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة بابل، 2023.

• منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي التطبيقي، من خلال تحليل واقع الصناعات التحويلية في محافظة بابل، ودراسة إمكانات توطين الصناعة اعتماداً على الموارد المحلية، مع الاستناد إلى بيانات ميدانية وإحصاءات رسمية.

• أبرز النتائج: أوضحت الدراسة أن الصناعات التحويلية في محافظة بابل - ومنها الصناعات الجلدية - تعاني من تراجع واضح نتيجة المنافسة الشديدة للمنتجات المستوردة.

بينت أن ضعف الدعم الحكومي وغياب السياسات الصناعية الفاعلة أدى إلى توقف العديد من المصانع أو عملها بطاقة إنتاجية منخفضة، أكدت الدراسة أن ضعف الاستثمار في الصناعات المحلية أدى إلى هدر الموارد الطبيعية وعدم استثمارها بالشكل الأمثل، أشارت إلى أن توطين الصناعة يمكن أن يسهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد وتحقيق تنمية اقتصادية محلية.

• أهمية الدراسة لبحثك: توضح هذه الدراسة أثر ضعف السياسات الصناعية على الصناعات التحويلية في العراق، كما تقدم دليلاً على تراجع الصناعات الجلدية بسبب المنافسة الخارجية، وهو ما ينسجم مع فكرة البحث حول ضياع الموارد وتعطيل الطاقات الإنتاجية.

ثالثاً: دراسة (Rodrik 2016) - التراجع الصناعي المبكر

• **الجهة والزمان:** Journal of Economic Growth، الولايات المتحدة، 2016.

• **منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل بيانات اقتصادية لعدد من الدول النامية، ودراسة ظاهرة التراجع الصناعي المبكر وتأثيرها في النمو الاقتصادي وفرص العمل.

• **أبرز النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن العديد من الدول النامية تعاني من تراجع مبكر في قطاع الصناعة التحويلية قبل الوصول إلى مرحلة التصنيع المتقدم.

أوضحت أن هذا التراجع يؤدي إلى انخفاض فرص العمل الإنتاجية وزيادة الاعتماد على القطاعات الخدمية أو الريفية، أشارت الدراسة إلى أن ضعف التصنيع يحدّ من قدرة الاقتصاد على تحقيق التنوع الاقتصادي، أكدت أن استمرار التراجع الصناعي يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد وإضعاف القاعدة الإنتاجية الوطنية.

• **أهمية الدراسة لبحثك:** تساعد هذه الدراسة في تفسير ظاهرة تراجع الصناعات التحويلية - ومنها الصناعات الجلدية - في الدول النامية، وتوضح آثارها الاقتصادية مثل انخفاض التشغيل وزيادة الاعتماد على الاستيراد.

رابعاً: تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO 2014) – خارطة طريق لتطوير المناطق الصناعية في العراق

- **الجهة والزمان:** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، فيينا، 2014.
- **منهجية الدراسة:** اعتمد التقرير على تحليل شامل لواقع القطاع الصناعي في العراق من خلال مراجعة البيانات الصناعية الرسمية، وتقييم البنية التحتية الصناعية، ودراسة التحديات التي تواجه تطوير المناطق الصناعية.
- **أبرز النتائج:** أشار التقرير إلى ضعف البنية التحتية الصناعية في العراق، ولا سيما في مجالات الطاقة والنقل والخدمات الصناعية، بين أن قلة التمويل الصناعي وضعف الاستثمار أديا إلى توقف العديد من المنشآت الصناعية أو عملها بطاقة إنتاجية منخفضة، أوضح التقرير أن ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم توفر التكنولوجيا الحديثة أثر في قدرة الصناعة العراقية على المنافسة.
- أكد أن ضعف التخطيط الصناعي أدى إلى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي.
- **أهمية الدراسة لبحثك:** يوضح هذا التقرير الأسباب الهيكلية لتراجع القطاع الصناعي في العراق، مثل ضعف البنية التحتية والتمويل، وهي عوامل أساسية أسهمت في تراجع الصناعات الجلدية وتعطيل الطاقات الإنتاجية.

المبحث الثاني

واقع الصناعات الجلدية في العراق

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الصناعات الجلدية في العراق.

أولاً: العصور القديمة

تعود صناعة الجلود في العراق إلى العصور السومرية والبابلية (نحو 3000 ق.م)، حيث استخدم العراقيون القدماء جلود الحيوانات في صناعة الملابس، الأحذية، الأغذية، الأواني، وحتى الدروع الحربية. وتشير الرقم الطينية والرسوم الجدارية إلى أن الجلد كان من المواد الأساسية في الحياة اليومية، إلى جانب النسيج والطين والمعادن.

كما تُظهر الآثار المكتشفة في مدن بلاد الرافدين القديمة مثل أور وبابل أن الجلود كانت تُستعمل في صناعة أدوات مختلفة تدخل في الأنشطة الزراعية والحرفية، فضلاً عن استخدامها في صناعة الأحزمة والحقائب وأغذية العربات. ويعكس ذلك معرفة العراقيين القدماء بعمليات معالجة الجلود وحفظها، وهو ما يدل على وجود شكل مبكر من أشكال الصناعات الجلدية المرتبطة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية آنذاك (كريم، 1986، ص 112)

ثانياً: العصور الإسلامية

في العصر العباسي (750-1258م)، ازدهرت صناعة الجلود في بغداد والموصل والكوفة، خاصة الدباغة وصناعة الأحذية والأحزمة والملابس وتجليد الكتب وغيرها. وكانت بغداد مركزاً مهماً لتصدير المنتجات الجلدية إلى الشام ومصر وبلاد فارس.

وقد ارتبطت هذه الصناعة بازدهار الحركة التجارية والحرفية في المدن الإسلامية الكبرى، إذ كانت أسواق بغداد تضم أحياءً خاصة بالحرفيين مثل الدباغين وصانعي الأحذية والجلود. كما لعبت صناعة الجلود دوراً مهماً في صناعة الكتب وتجليدها في تلك الفترة، نتيجة ازدهار الحركة العلمية والثقافية في الدولة العباسية (ابن خلدون، 2004، ص 356)

ثالثاً: العهد العثماني والقرن التاسع عشر

استمرت الصناعة بشكل تقليدي في المدن العراقية، خاصة في بغداد والكاظمية والنجف والموصل وكربلاء والحلة. وكان التركيز على صناعة الأحذية الجلدية والحقائب والملابس، وكانت الأسواق الشعبية تضم محلات خاصة بالدباغة.

وقد ارتبطت هذه الصناعة في تلك الفترة بالحرف اليدوية التقليدية التي مارسها الحرفيون داخل الأسواق الشعبية، حيث كانت الورش الصغيرة تنتج احتياجات المجتمع المحلي من المنتجات الجلدية، مع اعتماد كبير على الخبرة الحرفية المتوارثة عبر الأجيال. كما كانت هذه الصناعات جزءاً من النشاط الاقتصادي في المدن العراقية قبل ظهور الصناعات الحديثة. (العزاوي، 2015، ص 74)

رابعاً: بدايات القرن العشرين

مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة (1921)، بقيت الصناعات الجلدية تقليدية، لكنها تطورت تدريجياً مع إدخال مكائن حديثة للدباغة والقص والخياطة. ظهرت ورش صغيرة في بغداد والبصرة والموصل، وأصبحت منتجات الجلود العراقية مطلوبة في الداخل وبعض دول الجوار.

وقد أسهمت هذه المرحلة في الانتقال التدريجي من الإنتاج الحرفي البسيط إلى الإنتاج شبه الصناعي، إذ بدأت الدولة تشجع قيام بعض الورش الصناعية الصغيرة التي تستخدم آلات حديثة نسبياً في عمليات التصنيع، مما أدى إلى تحسين جودة المنتجات الجلدية وزيادة انتشارها في الأسواق المحلية (الزبيدي، 2018، ص 91)

خامساً: فترة الخمسينيات - السبعينيات

شهدت الصناعات الجلدية نقلة نوعية مع تأسيس شركة الصناعات الجلدية العامة في بغداد (1959)، والتي توسعت لاحقاً لتشمل معامل للأحذية والحقائب والأثاث. وكانت المنتجات العراقية، خصوصاً الأحذية العسكرية والمدنية والحقائب المدرسية، تتمتع بسمعة جيدة وتنافس المستورد. وفي السبعينيات وصلت الصناعة إلى مرحلة الاكتفاء المحلي مع قدرة على التصدير، نتيجة الدعم الحكومي للصناعات الوطنية وفرض الحماية الجمركية على بعض السلع المستوردة. كما أسهمت هذه السياسات في توسع الإنتاج الصناعي وزيادة تشغيل الأيدي العاملة في هذا القطاع (العبيدي، 2020، ص 98)

سادساً: مرحلة التراجع (1980 - 2003)

تأثرت الصناعة بالحروب المتتالية (الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، حرب الخليج 1991)، والعقوبات الاقتصادية التي منعت استيراد المواد الأولية والتكنولوجيا الحديثة، مما أدى إلى تقلص الإنتاج بشكل كبير وازداد الاعتماد على الاستيراد غير المنظم.

كما أن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في تسعينيات القرن الماضي أدت إلى تراجع القدرة الإنتاجية للمصانع الحكومية، وتدهور البنية التحتية الصناعية، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء الصناعات الجلدية وغيرها من الصناعات التحويلية. (UNIDO, 2003, p. 41)

سابعاً: بعد العام 2003 حتى اليوم

تراجعت الصناعات الجلدية بسبب إغراق السوق بالمنتجات المستوردة الأرخص ثمنًا والأقل جودة أحياناً. كما أن ضعف الدعم الحكومي وعدم حماية المنتج الوطني أدى إلى إغلاق معظم المصانع والمعامل. ومع ذلك، ما تزال هناك محاولات لإحياء هذه الصناعة من خلال إعادة تشغيل بعض معامل الشركة

العامّة للصناعات الجلدية، وتشجيع الحرفيين على مواصلة الإنتاج اليدوي التقليدي. كما تسعى بعض المبادرات الحكومية والقطاع الخاص إلى إعادة تأهيل هذا القطاع الصناعي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة وتشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية. (World Bank, 2019, p. 63)

المطلب الثاني: أهم المصانع والمشاغل الجلدية قبل مرحلة التراجع.

شهدت الصناعات الجلدية في العراق عبر فترات تاريخية مختلفة انتشار عدد من المصانع والمشاغل التي أسهمت في دعم هذا القطاع الصناعي وتلبية احتياجات السوق المحلية، بل والوصول في بعض المراحل إلى مستوى المنافسة مع المنتجات المستوردة. وقد تركزت هذه الصناعات في عدد من المدن العراقية التي عُرفت تاريخياً بالحرف اليدوية والصناعات التقليدية، ولا سيما بغداد والموصل والنجف. ويمكن الإشارة إلى أبرز هذه المراكز الصناعية على النحو الآتي:

أولاً: سوق السراجين في بغداد

يُعد سوق السراجين من أقدم المراكز الحرفية المتخصصة بالصناعات الجلدية في العراق، إذ يعود تاريخه إلى العهد العباسي، وتحديدًا إلى زمن الخليفة المستنصر بالله في القرن الثالث عشر الميلادي. وقد اشتهر هذا السوق بصناعة السروج والأحزمة والحقائب الجلدية وتجليد الكتب، إضافة إلى العديد من المنتجات الجلدية التي كانت تُستخدم في الحياة اليومية.

وقد كان السوق يمثل مركزاً مهماً للحرفيين المهرة الذين يعتمدون على المهارات اليدوية في تشكيل الجلود ونقشها بأساليب فنية مميزة، مما منح المنتجات الجلدية العراقية طابعاً تراثياً خاصاً. ورغم استمرار وجود هذا السوق إلى الوقت الحاضر، إلا أن نشاطه تراجع بشكل ملحوظ نتيجة انخفاض الطلب على المنتجات الجلدية التقليدية وازدياد المنافسة من المنتجات المستوردة الأرخص سعراً (الجزيرة نت، 2021)

ثانياً: المعامل الحكومية – الشركة العامة للصناعات الجلدية

شهدت الصناعات الجلدية في العراق تطوراً ملحوظاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولا سيما بعد تأسيس الشركة العامة للصناعات الجلدية في بغداد عقب ثورة 14 تموز 1958، حيث تم دمج عدد من المعامل والشركات العاملة في هذا المجال مثل شركة "باتا" ومعمل الأحذية الشعبية ومعمل الدباغة الوطنية.

وقد توسعت هذه الشركة لتشمل عدة مصانع ومواقع إنتاجية، من أبرزها مصنع الكرازة في بغداد الذي تخصص في إنتاج الأحذية المدنية والعسكرية باستخدام خطوط إنتاج يدوية وآلية. كما أنشئت معامل أخرى في منطقة الزعفرانية، والتي ضمت خطوطاً لإنتاج الجلود المدبوغة وتصنيع الملابس الجلدية والحقائب والأحزمة والكفوف وقواعد الأحذية المطاطية.

أما في مدينة الكوفة بمحافظة النجف الأشرف فقد أُقيم مصنع متخصص في إنتاج الأحذية الرياضية وبعض معدات الحماية العسكرية، فضلاً عن كونه مركزاً لتجميع الجلود ومعالجتها قبل نقلها إلى خطوط الإنتاج الأخرى. وقد شكّلت هذه المنشآت في سبعينيات القرن الماضي ركيزة أساسية للصناعة الجلدية العراقية، إذ تمكنت من توفير منتجات تلبي احتياجات السوق المحلية، بل وحققت مستويات جيدة من الجودة جعلتها منافساً للمنتجات المستوردة في تلك الفترة (وزارة الصناعة والمعادن، 2019)

ثالثاً: مشاغل الدباغة وصناعة الأحذية في الموصل

تُعد مدينة الموصل من المدن العراقية التي اشتهرت تاريخياً بالصناعات الجلدية والنسجية، حيث تشير بعض المصادر إلى وجود عدد من معامل الأحذية ومشاغل الدباغة فيها منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى. وقد توسعت هذه الصناعات خلال خمسينيات القرن العشرين مع إنشاء عدد من المشاريع الصناعية التي هدفت إلى تطوير البنية الاقتصادية للمدينة.

وقد اعتمدت هذه الصناعات على الخبرة الحرفية المتوارثة بين السكان، حيث كان العديد من الحرفيين يعملون في صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية المختلفة داخل ورش صغيرة أو معامل متوسطة الحجم. وأسهم هذا النشاط الصناعي في دعم الاقتصاد المحلي للمدينة وتوفير فرص عمل لعدد كبير من السكان (العلاف، 2014)

رابعاً: بدايات الصناعة الحديثة للجلود في بغداد

ظهرت بوادر الصناعة الحديثة للجلود في بغداد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولا سيما في فترة الولاة العثمانيين مثل نامق باشا ومدحت باشا، حيث بدأت بعض المحاولات لتنظيم الحرف الصناعية وتشجيع إنشاء معامل صغيرة تعتمد على أدوات إنتاج أكثر تطوراً.

وقد استمرت هذه الصناعات في الانتشار بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، حيث ظهرت العديد من الورش والمعامل الصغيرة التي تخصصت في صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية المختلفة. إلا أن تأسيس هذه المعامل كان في كثير من الأحيان يتم بصورة عشوائية ودون تخطيط صناعي واضح، الأمر الذي حدّ من قدرتها على التطور الصناعي المنظم (جامعة بغداد، 2016)

أبرز التحديات التي واجهت الصناعة الجلدية

على الرغم من ازدهار الصناعات الجلدية في فترات مختلفة من تاريخ العراق، إلا أنها واجهت العديد من التحديات التي أسهمت في تراجعها لاحقاً، ومن أبرزها انتشار المنتجات المستوردة الرخيصة التي غزت الأسواق المحلية، ولا سيما من الصين وتركيا، مما أدى إلى انخفاض الطلب على المنتجات الجلدية المحلية. كما تعرضت المصانع والمعامل إلى أضرار كبيرة بعد عام 2003 نتيجة الظروف الأمنية والاقتصادية، إضافة إلى مشكلات انقطاع الكهرباء وارتفاع تكاليف الإنتاج وغياب الدعم الحكومي الكافي للصناعة الوطنية.

ومن جانب آخر، عانت هذه الصناعات من ضعف التخطيط الصناعي وقلة الدعم المؤسسي، إذ إن العديد من المعامل أنشئت دون تنظيم صناعي واضح، كما أن غياب الحماية الجمركية للمنتجات المحلية جعل الصناعات الجلدية العراقية أقل قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية.

المطلب الثالث: العوامل التي أدت إلى تراجع الصناعات الجلدية في العراق (الإدارية، الاقتصادية، السياسية، والتقنية)

شهدت الصناعات الجلدية في العراق خلال العقود الأخيرة تراجعًا واضحًا مقارنة بما كانت عليه في فترات سابقة، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل المتداخلة التي أثرت في قدرة هذا القطاع على الاستمرار والتطور. وتتمثل هذه العوامل في جوانب إدارية واقتصادية وسياسية وتقنية، إذ أسهمت مجتمعة في إضعاف البنية الصناعية لهذا القطاع وتعطيل جزء كبير من طاقاته الإنتاجية (الزبيدي، 2021، ص 214)

أولاً: العوامل الإدارية

تُعد المشكلات الإدارية من أبرز الأسباب التي أسهمت في تراجع الصناعات الجلدية في العراق، إذ تعاني العديد من المؤسسات الصناعية من ضعف الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، إضافة إلى البيروقراطية الإدارية التي تعيق سرعة اتخاذ القرارات وتطوير الإنتاج. كما أن ضعف نظم الإدارة الحديثة وعدم اعتماد أساليب الإدارة الصناعية المتطورة أدى إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية في العديد من المصانع والمعامل الجلدية (الجنابي والجنابي، 2023، ص 97)

كما أن غياب برامج التدريب والتأهيل للعاملين في هذا القطاع أسهم في تراجع مستوى المهارات الفنية والإدارية، الأمر الذي انعكس سلبًا على جودة المنتجات الجلدية المحلية وقدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية. (UNIDO, 2014, p. 22)

ثانياً: العوامل الاقتصادية

تواجه الصناعات الجلدية في العراق العديد من التحديات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر في نشاطها الإنتاجي، ومن أبرزها ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية والطاقة، إضافة إلى ضعف التمويل الصناعي وقلة الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع. كما أن محدودية القروض الصناعية وضعف الدعم الحكومي للمصانع المحلية أسهما في انخفاض القدرة الإنتاجية للعديد من المنشآت الصناعية. (Rodrik, 2016, p. 9)

كما أدى الانفتاح الاقتصادي بعد عام 2003 إلى إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الجلدية المستوردة منخفضة السعر، خاصة من بعض الدول الآسيوية، الأمر الذي جعل المنتج المحلي غير قادر على المنافسة بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج وضعف الدعم الحكومي. وقد أسهم ذلك في انخفاض الطلب على المنتجات الجلدية المحلية وإغلاق العديد من الورش والمعامل (العبيدي، 2020، ص 134)

ثالثاً: العوامل السياسية

كان للظروف السياسية التي مر بها العراق أثر كبير في تراجع الصناعات الجلدية، إذ أدت الحروب المتعاقبة والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في تسعينيات القرن الماضي إلى تدهور البنية التحتية الصناعية وتوقف العديد من المصانع عن العمل. (UNIDO, 2014, p. 31)

كما أن التغيرات السياسية والاقتصادية بعد عام 2003 أدت إلى ضعف السياسات الصناعية وعدم وجود استراتيجية واضحة لدعم الصناعات الوطنية، الأمر الذي جعل الصناعات الجلدية تعاني من الإهمال وقلة الدعم الحكومي مقارنة ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى. (World Bank, 2019, p. 56)

رابعاً: العوامل التقنية

تعاني الصناعات الجلدية في العراق من ضعف في مستوى التكنولوجيا المستخدمة في عمليات الإنتاج، إذ تعتمد العديد من المصانع والورش على آلات قديمة وأساليب إنتاج تقليدية لا تواكب التطور التكنولوجي في هذا المجال. وقد أدى ذلك إلى انخفاض جودة المنتجات الجلدية المحلية مقارنة بالمنتجات الأجنبية التي تعتمد على تقنيات تصنيع متقدمة. (Todaro & Smith, 2015, p. 422)

كما أن محدودية استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات الدباغة والتصنيع أدت إلى زيادة الهدر في المواد الأولية وانخفاض كفاءة الإنتاج، فضلاً عن عدم القدرة على تطوير منتجات جديدة تلبى متطلبات السوق الحديثة. (Kaplinsky, 2016, p. 118)

ومن خلال ما تقدم يتضح أن تراجع الصناعات الجلدية في العراق لم يكن نتيجة عامل واحد فقط، بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الإدارية والاقتصادية والسياسية والتقنية التي أثرت مجتمعة في أداء هذا القطاع الصناعي. وقد انعكس هذا التراجع في انخفاض الإنتاج المحلي وتعطيل العديد من الطاقات الإنتاجية، إضافة إلى ضياع جزء من الموارد الاقتصادية التي كان يمكن استثمارها في تطوير الصناعات الجلدية وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث

انعكاسات التراجع على الاقتصاد العراقي

المطلب الأول: ضياع الموارد الطبيعية (الجلود الخام، الأصواف، ومشتقاتها)

يملك العراق ثروة حيوانية كبيرة تمثل مصدرًا مهمًا للمواد الأولية اللازمة للصناعات الجلدية، مثل جلود الأبقار والأغنام والماعز، إضافة إلى الأصواف ومشتقاتها. وكان من الممكن استثمار هذه الموارد في تطوير الصناعات الجلدية وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، إلا أن تراجع هذا القطاع الصناعي أدى إلى ضياع جزء كبير من هذه الموارد وعدم استثمارها بالشكل الأمثل (الجنابي والجنابي، 2023، ص 101)

ففي ظل ضعف الصناعات التحويلية المرتبطة بالجلود، يتم في كثير من الأحيان تصدير الجلود الخام بأسعار منخفضة أو التخلص منها دون الاستفادة منها في عمليات التصنيع المحلية. ويؤدي ذلك إلى فقدان فرصة تحويل هذه الموارد الطبيعية إلى منتجات صناعية ذات قيمة اقتصادية مرتفعة، مثل الأحذية والحقائب والملابس الجلدية، وهي منتجات يمكن أن تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة الإيرادات الصناعية. (UNIDO, 2014, p. 27)

كما أن عدم استثمار الجلود الخام في الصناعات المحلية يؤدي إلى زيادة الاعتماد على المنتجات الجلدية المستوردة، وهو ما يخلق مفارقة اقتصادية تتمثل في تصدير المواد الأولية بأسعار منخفضة ثم استيراد المنتجات المصنعة بأسعار مرتفعة. وتعد هذه الظاهرة من أبرز مظاهر ضعف استغلال الموارد الاقتصادية في الدول التي تعاني من تراجع قطاعها الصناعي. (Rodrik, 2016, p. 11)

وبالتالي فإن تراجع الصناعات الجلدية في العراق أدى إلى ضياع فرص اقتصادية مهمة مرتبطة باستثمار الموارد الطبيعية المحلية، وهو ما انعكس سلبًا على قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاعات الريعية.

المطلب الثاني: تعطيل الطاقات البشرية وفقدان فرص العمل

تُعد الصناعات الجلدية من الصناعات كثيفة العمالة التي تعتمد على الأيدي العاملة في مراحل الإنتاج المختلفة، بدءًا من جمع الجلود ومعالجتها مرورًا بعمليات الدباغة والتصنيع وصولًا إلى عمليات التسويق والتوزيع. ولذلك فإن ازدهار هذا القطاع يسهم في توفير فرص عمل لعدد كبير من العمال والحرفيين.

(Todaro & Smith, 2015, p. 423)

إلا أن تراجع الصناعات الجلدية في العراق أدى إلى تعطيل عدد كبير من الطاقات البشرية العاملة في هذا المجال، حيث أغلقت العديد من الورش والمعامل التي كانت توفر فرص عمل للحرفيين والعمال المهرة. كما أدى انخفاض الإنتاج الصناعي إلى تقليص حجم العمالة في المصانع المتبقية، مما ساهم في زيادة معدلات البطالة في بعض المناطق التي كانت تعتمد على هذه الصناعات كمصدر رئيسي

للدخل (الزبيدي، 2021، ص 219)

أن فقدان فرص العمل في هذا القطاع لا يقتصر على العمال داخل المصانع فقط، بل يشمل أيضًا العاملين في الأنشطة المرتبطة بالصناعات الجلدية مثل تجارة الجلود والنقل والتوزيع والتسويق. ونتيجة لذلك فإن تراجع هذا القطاع الصناعي أدى إلى آثار اجتماعية واقتصادية أوسع، تمثلت في انخفاض

مستويات الدخل وتراجع النشاط الاقتصادي في الأسواق المحلية. (Kaplinsky, 2016, p. 121)

ومن هذا المنطلق فإن إعادة تنشيط الصناعات الجلدية يمكن أن يسهم في إعادة تشغيل جزء مهم من الطاقات البشرية المعطلة، فضلاً عن توفير فرص عمل جديدة تسهم في تقليل معدلات البطالة ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثالث: انخفاض المساهمة في الناتج المحلي

تعد الصناعات التحويلية – ومنها الصناعات الجلدية – من القطاعات الاقتصادية المهمة التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول، وذلك من خلال تحويل المواد الأولية إلى منتجات صناعية ذات قيمة اقتصادية أعلى. (Todaro & Smith, 2015, p. 420)

إلا أن تراجع الصناعات الجلدية في العراق أدى إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي، نتيجة انخفاض الإنتاج الصناعي وتوقف العديد من المصانع والمعامل عن العمل. كما أن ضعف الاستثمار الصناعي في هذا المجال أدى إلى تراجع القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعي بشكل عام. (World Bank, 2019, p. 59).

كما أدى الاعتماد المتزايد على استيراد المنتجات الجلدية إلى خروج جزء من الموارد المالية إلى خارج الاقتصاد الوطني، وهو ما يؤثر سلبًا في الميزان التجاري ويزيد من الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب المحلي. ويعد هذا الأمر من التحديات الاقتصادية التي تواجه العديد من الدول التي تعاني من ضعف في قطاعها الصناعي. (Rodrik, 2016, p. 14).

ومن خلال ذلك يتضح أن تراجع الصناعات الجلدية في العراق لم يؤثر فقط في هذا القطاع الصناعي، بل انعكس أيضًا على أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام، من خلال انخفاض المساهمة في الناتج المحلي وزيادة الاعتماد على الاستيراد، وهو ما يحدّ من فرص تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية الصناعية.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والحلول المقترحة

أولاً: الاستنتاجات

من خلال ما تم عرضه في المباحث السابقة حول واقع الصناعات الجلدية في العراق وأسباب تراجعها وانعكاسات هذا التراجع على الاقتصاد الوطني، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات المهمة، من أبرزها ما يأتي:

إن الصناعات الجلدية في العراق تمتلك جذورًا تاريخية عميقة تعود إلى العصور القديمة، حيث كانت جزءًا مهمًا من النشاط الاقتصادي والحرفي في المجتمع العراقي، وقد شهدت هذه الصناعة تطورًا ملحوظًا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة في فترة الستينيات والسبعينيات التي اتسمت بدعم حكومي واضح للقطاع الصناعي.

كما يتضح أن العراق يمتلك مقومات مهمة لتطوير الصناعات الجلدية، مثل توفر الثروة الحيوانية التي تمثل مصدرًا رئيسيًا للمواد الأولية، إضافة إلى توفر الخبرات الحرفية واليد العاملة القادرة على العمل في هذا المجال الصناعي.

إلا أن الصناعات الجلدية تعرضت خلال العقود الأخيرة إلى تراجع واضح نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة، منها العوامل الإدارية والاقتصادية والسياسية والتقنية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج الصناعي وتعطيل العديد من المصانع والمعامل التي كانت تعمل في هذا القطاع.

كما أدى الانفتاح الاقتصادي غير المنظم بعد عام 2003 إلى إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الجلدية المستوردة منخفضة السعر، مما أثر سلبًا في قدرة المنتجات المحلية على المنافسة وأدى إلى تراجع الطلب عليها.

وتبين كذلك أن تراجع الصناعات الجلدية انعكس بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي من خلال ضياع جزء كبير من الموارد الطبيعية المرتبطة بالثروة الحيوانية، إضافة إلى تعطيل الطاقات البشرية وفقدان فرص العمل التي كانت توفرها هذه الصناعات لعدد كبير من العمال والحرفيين.

كما أسهم هذا التراجع في انخفاض مساهمة الصناعات الجلدية في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الاعتماد على استيراد المنتجات الجلدية من الخارج، الأمر الذي أدى إلى خروج جزء من الموارد المالية إلى خارج الاقتصاد الوطني.

ومن خلال ذلك يمكن القول إن تراجع الصناعات الجلدية يمثل خسارة اقتصادية حقيقية للاقتصاد العراقي، لأنه يؤدي إلى إهدار الموارد المحلية وتعطيل الطاقات الإنتاجية التي كان يمكن استثمارها في دعم التنمية الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في إعادة تنشيط الصناعات الجلدية في العراق وتعزيز دورها في دعم الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه التوصيات ما يأتي:

ضرورة وضع استراتيجية صناعية واضحة تهدف إلى تطوير الصناعات الجلدية في العراق، وذلك من خلال دعم المصانع والمعامل القائمة وتشجيع إقامة مشاريع صناعية جديدة في هذا المجال.

تقديم الدعم الحكومي للصناعات الجلدية من خلال توفير القروض الميسرة للمصانع والورش الصناعية، وتخفيض الضرائب والرسوم المفروضة على الإنتاج المحلي.

تفعيل سياسات حماية المنتج الوطني من خلال فرض ضوابط مناسبة على استيراد المنتجات الجلدية التي تنافس الإنتاج المحلي، بما يحقق التوازن بين حماية الصناعة المحلية وتشجيع المنافسة.

العمل على تحديث خطوط الإنتاج في المصانع والمعامل الجلدية من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة في عمليات الدباغة والتصنيع، بما يسهم في تحسين جودة المنتجات وزيادة قدرتها التنافسية.

الاهتمام بتطوير مهارات العاملين في هذا القطاع من خلال تنظيم برامج تدريب وتأهيل فني للحرفيين والعمال، بما يسهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.

تشجيع الاستثمار في الصناعات الجلدية من خلال توفير بيئة استثمارية مناسبة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في هذا المجال.

العمل على تطوير التسويق المحلي والدولي للمنتجات الجلدية العراقية، بما يسهم في فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية وزيادة الصادرات الصناعية.

كما يُوصى بالاستفادة من الموارد المحلية المرتبطة بالثروة الحيوانية من خلال تطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بها، بما يحقق قيمة مضافة للاقتصاد العراقي ويسهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

1. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2004). مقدمة ابن خلدون. بيروت: دار الفكر. ص (356-358).
2. الزبيدي، أحمد عبد الله. (2021). الصناعة العراقية بعد عام 2003: الواقع والمعوقات وخيارات النهوض. مجلة تكريت للعلوم السياسية. ص (214-220).
3. الجنابي، حسن علي، والجنابي، محمد كريم. (2023). استراتيجية لتوطين الصناعة في محافظة بابل. مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل. ص (97-102).
4. العبيدي، علي حسين. (2020). الاقتصاد الصناعي في العراق. بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر. ص (64-71)، ص (98-102)، ص (134-136).
5. العزاوي، محمد عبد الله. (2015). تاريخ الحرف والصناعات التقليدية في العراق. بغداد: دار الحكمة للنشر. ص (72-75).
6. الزبيدي، عدنان عبد الأمير. (2018). تطور القطاع الصناعي في العراق. بغداد: دار اليازوري العلمية للنشر. ص (90-93).
7. كريم، صموئيل نوح. (1986). التاريخ يبدأ في سومر. ترجمة: فيصل الوائلي، بغداد. ص (110-113).
8. الجهاز المركزي للإحصاء. (2022). التقرير الإحصائي السنوي للثروة الحيوانية في العراق. بغداد. ص (45-47).
9. وزارة الصناعة والمعادن. (2019). تقرير الشركة العامة للصناعات الجلدية. بغداد. ص (18-22).

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Rodrik, D. (2016). Premature Deindustrialization. Journal of Economic Growth .pp. (9–14)
2. Todaro, M., & Smith, S. (2015). Economic Development. Pearson Education. pp. (420–427)
3. Kaplinsky, R. (2016). Globalization and Unequal Development. Polity Press.pp. (118–122)
4. UNIDO. (2014). Industrial Development Report. Vienna: United Nations Industrial Development Organization.pp. (22–31)
5. UNIDO. (2017). Leather Industry Development Report. Vienna: United Nations Industrial Development Organization.pp. (48–74)
6. World Bank. (2019). Iraq Economic Monitor. Washington, DC: World Bank.pp. (56–63)
7. FAO. (2021). Livestock and Leather Production Statistics. Rome: Food and Agriculture Organization.pp. (34–38)
8. OECD. (2020). Creative Industries and Luxury Markets Report. Paris: OECD Publishing.pp. (80–86)
9. Gereffi, G. (2018). Global Value Chains and Industrial Development. Cambridge University Press. pp. (64–71)